

اعتراضات السَّماويِّ على الرضيِّ في جموع التكسير:

موازنة منهجية بين السماع والقياس

Al-Samāwī's Objections to al-Raḍī in Broken Plurals:

A Methodological Balance between Transmission (Samā') and

Analogy (Qiyās)

علي أحمد محمد محمد شرف الدين *

كلية التربية – جامعة صنعاء – اليمن

Ned441@gmail.com

تاريخ القبول: 2026-06-10

تاريخ الإرسال: 2025-12-15

ملخص: يتناول هذا البحث اعتراضات السَّماويِّ على الرضيِّ في باب جموع التكسير، من خلال قراءة منهجية تُوازن بين القياس والسماع بوصفهما أصليين حاكمين في الدرس الصرفي. وينطلق البحث من تتبُّع مواضع الخلاف في شرح الرضي على "الشافية" وتعقيبات السَّماوي في "الفوائد الوافية"، للكشف عن الفروق الدقيقة في آليات الاستدلال، ولا سيما في مسائل الكثرة والندرة، وتوزيع وظائف جموع القلة والكثرة، وتعاقب الأوزان، وتحريك جموع الصفات. ويُظهر التحليل أن الرضي يميل إلى توسيع القياس وردّ الظواهر إلى أصول كلية، في حين يلتزم السَّماوي بضبط السماع وتحكيم المعجم والوظيفة الاستعمالية، مع الاحتفاظ بالقياس في حدوده المنضبطة. ويخلص البحث إلى أنَّ المنهج الأقوم في باب جموع التكسير هو الذي يُقيم التوازن بين البنية الصرفية والدلالة والاستعمال، ويجعل السماع هو الفيصل عند تعارض الاحتمال الصوري مع الشاهد الموثوق.

الكلمات المفتاحية: جموع التكسير؛ القياس؛ السماع؛ الشافية، الفوائد الوافية.

Abstract: This paper examines al-Samāwī's objections to al-Raḍī concerning broken plurals in Arabic morphology, through a methodological comparison between analogy (qiyās) and linguistic transmission (samā'). By analyzing al-Raḍī's commentary on al-Shāfiya and al-Samāwī's responses in al-Fawā'id al-Wāfiya, the study highlights key disagreements related to frequency and rarity, the distribution of plural functions, pattern alternation, and adjectival plural formation. The analysis shows that al-Raḍī emphasizes expansive analogical reasoning, whereas al-Samāwī prioritizes authenticated usage and lexicographical evidence. The study concludes that reliable morphological analysis requires balancing structural analogy with verified linguistic transmission.

Keywords: Broken Plurals; Analogy (Qiyās); Linguistic Transmission; Arabic Morphology.

مقدمة:

يمثّل باب جموع التّكسير أحد أكثر أبواب الصرف العربيّ تعقيداً وحساسيّة: لتداخل القياس والسماع فيه، وتنوّع أوزانه، واختلاف دلالاته بين القلّة والكثرة، بل وبين الوظيفة الاسمية والوصفية. ولذلك كان هذا الباب ميداناً خصباً لاختلاف أنظار الصرفيين في تقعيده وضبط حدوده، ولا سيما عند التعامل مع الأوزان المحتملة التي قد يَسَعها القياس من جهة، ويُقيدها السّماع من جهة أخرى.

ويبرز هذا التوتر المنهجي بوضوح في معالجة الرضي الإستراباذي لمسائل جموع التّكسير في "شرح الشافية"، حيث يتّجه في كثير من المواضع إلى توسيع دوائر القياس، وردّ الظواهر الجزئية إلى علل عامة، سواء تعلّق الأمر بوفرة الوزن، أو بجنسية الاسم، أو بثقل البنية وخفّتها. وفي مقابل هذا الاتجاه، يقدّم محمد بن صالح السّماوي في "الفوائد الوافية بحل معاني الشافية" قراءة نقدية دقيقة، تقوم على تحرير محلّ النزاع، وتحكيم الشاهد المعجمي، والتمييز بين ما يُقاس عليه وما يُحفظ على السّماع.

ويهدف هذا البحث إلى دراسة جملة من اعتراضات السّماوي على الرضي في باب جموع التّكسير، من خلال تتبّع نماذج تطبيقية متعدّدة، مثل: جمع "ضُرُس"، و"صُرْد"، و"عُنُق"، و"فَخِذ"، وجمع مؤنث الصفات الثلاثية، وتعاقب الأوزان بين "فِعَال" و"فَعَالِي"، وغير ذلك من المسائل التي تكشف عن اختلاف عميق في منهج التعامل مع السّماع والقياس.

ولا يقف هذا البحث عند عرض الاعتراضات وردودها، بل يسعى إلى إبراز الأسس المنهجية التي تحكم كلا الاتجاهين: كيف يفهم الرضي مفهوم الكثرة والندرة؟ وكيف يربط وفرة الوزن بتنوّع الجموع؟ وكيف يميّز السّماوي بين الإمكان الصرفي والاستعمال العربي الموثّق؟ وإلى أي مدى يُعدّ السّماع قيداً حاكماً لا يجوز تجاوزه في باب جموع التّكسير؟

ومن ثمّ فإن هذه الدراسة لا تتناول مسائل متفرّقة، بقدر ما تحاول الكشف عن منطقتين صرفيّتين متميزتين في قراءة جموع التّكسير: منطقتيّ يميل إلى التفسير القياسي والتأليف

النظري، ومنطقي يصّر على ضبط الباب بالسمع، وردّ كل صيغة إلى وظيفتها الاستعمالية الثابتة في كلام العرب.

1- الرد على الرضي في جمع ضرس على ضريس

الفكرة هنا ليست تعداد الأوزان فحسب، بل ضبط منهج الاستشهاد: فمتى نُجيز توسيع "الاسم المجموع (جمع التكرير)" بأمثلة جديدة، ومتى نردّها لقصور السماع أو لالتباسٍ صرفي؟

يُحدّد ابن الحاجب إطاراً سليماً لما يُجمع جمع تكسير في العربية، فيذكر تنوع الصيغ: ف"فعل" (مكسور الفاء ساكن العين) مثل: "جمل" تجمع في الغالب على "أحمال" و"حمول"، وجموعاً في غير الغالب على "قِداح" و"أرجل"، و"صُنوان" و"دُؤبان" و"قِرْدَة".⁽¹⁾ هذا العرض يرسم مشهداً فيه أوزانٌ سماعيةٌ متعدّدة لاسمٍ واحدٍ بحسب الاستعمال: "أفعال"، "فُعول"، "فِعلة"، و"فُعْلان" ... إلخ؛ أي إن العبرة بالسمع الثابت لا بالقياس المجرد.

والرضي في محاولة إثراء اللائحة ألحق بها دعوى لافتة حين قال: "وجاء فيه فَعِيل كضريس".⁽²⁾ وهنا تقع مفصل المسألة: هل "ضريس" جمع لـ "ضرس" على "فَعِيل"، أم أن "ضريس" كلمة أخرى ليست جمعاً أصلاً؟

والسماوي⁽³⁾ يتعامل مع هذه الدعوى بمنهجٍ توثيقيٍّ دقيق. فهو بعد أن يراجع "الصحاح" يجد أن الجوهرى لم يثبت لـ "ضرس" إلا "أضراس" و"ضُرُوس" جمعاً، وأن "ضريس" على "فَعِيل" ليست جمعاً، بل صفة بمعنى "مفعول"، تُقال للبرّ المطوية بالحجارة (برّ ضريس)؛⁽⁴⁾ ثم يلاحظ أن الفيروزآبادي - مع شدة تتبّعه للنوادر - جرى على إثر الجوهرى فلم

(1) ينظر: ابن الحاجب (أبو عمرو عثمان بن أبي بكر بن يونس الدوني 570هـ)، الشافية في فن الصرف، تحقيق: صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب، 2010، ص 72.

(2) الرضي (محمد بن الحسن الأسترابادي 686هـ)، شرح الشافية، تحقيق: محمد نور الحسن وآخرين، دار الكتب العلمية، ط 2، 1985م، 93/2.

(3) ينظر: ابن حريوة (محمد بن صالح السماوي 1241هـ)، الفوائد الوافية بحل معاني الشافية، مخطوط بمكتبة الأوقاف - الجامع الكبير بصنعاء، ص ظ 19.

(4) ينظر: الجوهرى (أبو نصر إسماعيل بن حماد الفارابي 393هـ)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، ط 4، 1990م، ص 941-942.

يذكر "ضَرَّيس" جمعاً لـ"ضَرُس" أصلاً. إذن المثال الذي أقامه الرضي لتأصيل "فَعِيل" جمعاً لـ"فَعِل" مثلاً مُلتبس: هو لفظٌ آخر على وزن "فَعِيل" بوظيفة وصفية، لا جمع تكسير لـ"ضَرُس".

والراجع هنا هو مسلك السماوي الموافق لمنهج ابن الحاجب، حيث إن لا يجوز عدّ "ضَرَّيس" جمعاً لـ"ضَرُس"؛ لأنه لم يثبت سماعه، ولأنه كلمة أخرى في باب الصفات. ومتى انتفى السماع، سقط القياس في هذا الموضع؛ فباب جمع التكسير لا يقوم على الاحتمال الصرفي فقط، بل على السماع الموثوق، لأن العربية تحفظ الحدود بين الأبواب بمروياتها، لا بمجرد إمكان الوزن.

وعليه:

– الصيغتان المعتمدتان لجمع "ضَرُس" هما: "أضراس" و"ضُرُوس".

– و"ضَرَّيس" ليست جمعاً، بل لفظة مستقلة على وزن "فَعِيل".

1- 2- القيمة المنهجية للرضي: اعتماد منهج الاستقصاء لتوسيع دائرة الأوزان. ومحاولة تتبّع كل ما يمكن أن يرد من جموع. ولكن هذا المنهج يحتاج دائماً إلى ضابط إثبات، وإلا انفتح الباب على "جمع مُتَوَهَّم".

1- 2- القيمة المنهجية للسماوي: تشديد الاعتماد على المعاجم الكبرى في إثبات الجمع. ورفض القياس على الصورة دون نسب اشتقائي، وهذا من أمتن أصول الصرف. والالتزام بمنهج "السماع أولاً"، لأن جمع التكسير بابٌ سماعيٌّ في جذره. وبهذا تتكامل الرؤية: فالرضي يجمع ما يظنه ممكناً، والسماوي يفرز ما يثبته السماع، وابن الحاجب لا يدخل في الباب إلا ما ثبت تداوله في لسان العرب.

1- 3- الخلاصة الموجزة: "ضَرَّيس" ليس جمعاً لـ"ضَرُس"، بل كلمة أخرى بمعنى "مطويّ بالحجارة". وما لم يثبت بالسماع لا يُسجّل في باب جمع التكسير اعتماداً على الصورة وحدها. فتبقى الجموع المعتمدة لـ"ضَرُس": أضراس، ضُرُوس لا غير.

2- الرد على الرضي في جمع صرد ورطب

الأساس في هذا الموضوع ضبط "وزن فَعَلَ" حين يَرِدُ اسماً للحيوان، وما يتبعه من جموعٍ مطّردةٍ وأخرى نادرة. فابن الحاجب⁽⁵⁾ يضع الصورة المعيارية بإيجاز: "ونحو صُرْدَ على صِرْدَانٍ فيهما، وجاء أَرطاب ورِباع". فـ"صُرْدَ" (بضم الفاء وفتح العين) يجمع على "صِرْدَانٍ" (بكسر الصاد وسكون الراء) ويكفي هذا الجمعُ للاستعمالين معاً: القلة والكثرة. ثم يُلَوِّح بإمكانين أقلَّ دوراً في: "أَرطاب" و"رِباع". وهذا العرض ليس تعداداً زخرفياً، بل ترسيمٌ لتوازنٍ واضح بين "جمعٍ غالب" و"وجودٍ غير غالبية" تُذكر على جهة البيان لا القياس العام. والرضي⁽⁶⁾ يقدّم توجيهاً يربط الصيغة بميدانها الدلالي، فيُعَلِّل اختصاص "صِرْدَانٍ" بأن "فَعَلَ" في هذا الباب يغلب أن يَرِدَ في الحيوان (نحو: "النَّعْرَ" و"الصُّرْدَ") فخصَّ بجمعٍ ملازمٍ له، وكأنه "منقوص" من "فَعَلَ" على قياس "غُرَابٍ/غُرْبَانٍ"، أو مُشَبَّه به. ثم يذكر "رَبَعَ" وأرباع" في موقع الشذوذ تشبيهاً بباب "جَمَلَ وأَجَمال وجمال"، ويعالج "رُطَبَ وأَرطاب ورِطاب" بطريقة مغايرة: فـ"رُطَبَ" عنده ليس من باب "فَعَلَ" الموضوع لواحد، بل "جنسٌ" لـ"رُطْبَةٍ"، و"أَرطاب" و"رِطاب" عندئذٍ تُجَعْلان "جمعَ اسم الجنس" لا جمعاً لـ"فَعَلَ"؛ وعلى هذا النحو شبّه "مُصَعَّ ومُصَعَّة".

أما السماوي فيُحَكِّمُ التقسيم بين الغالب والنادر، ويصحّح التفاصيل الصوتية والصرفية معاً، حين يقرّر أن وزن "فَعَلَ" المضموم الفاء المفتوح العين (مثل "صُرْدَ") يغلب أن يُجمع على "فِعْلانٍ" بكسر الفاء وسكون العين ("صِرْدَانٍ")، وينبّه إلى خطأ ضبطه بالضم في الجمع. و"فيهما" عنده – كما في نظائره – تعني: هذا الجمع يُستعمل للقلة والكثرة معاً. أمّا غير الغالب فـ"أَرطاب" (في "رُطَبَ") و"رِباع" (في "رَبَعَ" بضم الراء وفتح الباء)، ويستشهد بما في "الصباح": "رَبَعَ... يجمع على رباع وأرباع، مثل: رُطَبَ ورِطاب وأَرطاب"، (7) ويوافقه القاموس.

(5) ينظر: ابن الحاجب (أبو عمرو عثمان بن أبي بكر بن يونس الدوني 570هـ)، الشافعية في فن الصرف، تحقيق: صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب، 2010، ص 73.

(6) ينظر: الرضي (محمد بن الحسن الأستراباذي 686هـ)، شرح الشافعية، تحقيق: محمد نور الحسن وآخرين، دار الكتب العلمية، ط2، 1985م، 99/2.

(7) الجوهري (أبو نصر إسماعيل بن حماد الفارابي 393هـ)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، ط4، 1990م، ص 1212/3.

وهذا يُضعِفُ حُجّة الرضي في جعل "رَبْع وأرباع" شذوذًا مُلَحَقًا بباب "جَمَل"، إذ نصوص المعجمات تُثبت جريان هذين الوجيهين في الاستعمال، لا على جهة الإقحام القياسي. ثم يلتفت السّماوي⁽⁸⁾ إلى لبّ فكرة الرضي في "رُطَب" وهي أن: "الجنسية" – لدلالاتها على الكثرة – تمنع من "الجمع"، وما يُرى من جمعٍ إنما هو لواحد بالتاء ("رُطبة"). فيعارض ذلك بصريح النصوص؛ ف"الصّاح" يذكر "المُصّعة: ثمرة العُوسج، والجمع: مُصّع"، والقاموس يصرح بمثله ويُصرّح أن جمعه "كُصِرْد وقُفْل". هذا الضبط المعجمي يُظهر أن وجود "اسم جمع/جنس" لا يمنع ورود صيغة جمعٍ له في الاستعمال (جمع الجمع أو وجودها دلاليةً تقاربه)، وأن ردَّ كلِّ جمعٍ في هذه الأبواب إلى "جمع الواحدة بالتاء" على إطلاقه مُخالفٌ لشهادة المعجمات.

والراجع يظهر بالنظر إلى معيار "النقد والإنصاف": فالرضي قدّم تحليلًا دلاليًا مُحكمًا داخل نظامه، لكنه ضيّق السماع حين أعاد تفسير "أرطاب" و"رطاب" بأنها جموعٌ للواحدة فقط، متجاوزًا نصوص المعجمات. وفي هذا خروج من السماع إلى التأويل التقعيدي. والسماوي التزم بما أثبتته المصادر الكبرى، فاعتمد الغالب القياسي ("صِردان") وأبقى على الوجوه السّماعية ("أرطاب" و"رباع...") في مواضعها. وهذا المنهج أكثر اتزانًا وإنصافًا؛ لأن جمع التكسير بابٌ تحكمه مراتب السماع قبل القياس. فابن الحاجب صاغ القاعدة في صورتها المختصرة التي تُحافظ على بناء الباب دون تحميله تأويلات.

وعليه: ترجيح السّماوي هو الأقرب إلى أصول العربية؛ لأنه يوازن بين القياس (في الغالب) والسماع (في غير الغالب)، ولا يلغي أحدهما لصالح الآخر.

2-1- القيمة المنهجية للرضي: نظرة دلالية تُحاول ردّ الوزن إلى بابه (الجنس/الحيوان). وتحليل تأليفي يربط جموع "فُعَل" بأنماط من "فُعَال". وسعيٌّ إلى تقعيد "الجنسية" كعاملٍ مانع من الجمع.

2-2- القيمة المنهجية السّماوي: تدقيق معجمي يميز اللفظ المجموع عن اللفظ غير المجموع. وتثبيت الغالب القياسي دون إهمال غير الغالب. وحماية الباب من التأويلات التي تُلغي السماع. وصيانة للميزان بين القياس والسماع في جمع التكسير.

(8) ابن حريوة (محمد بن صالح السّماوي 1241هـ)، الفوائد الوافية بحل معاني الشافعية، مخطوط بمكتبة الأوقاف – الجامع الكبير بصنعاء. ص 20.

2-3- والخلاصة المحكمة:

"صِرْدَان" هو جمع "صِرْد" الغالب القياسي.
 "أَرطاب" و"رطاب" و"رِباع/أرباع" جموع سماعية ثابتة، لا يجوز تأويلها لإلغائها.
 تفسير الرضي لتلك الجموع يحتاج إلى شاهد لا يملكه.
 السماوي أثبت السماع، وصان القياس، فكان قوله أقرب إلى صميم الصنعة الصرفية.

3- الرد على الرضي في جمع "عُنُق" ومعيّار القلة:

ينصّ ابن الحاجب على قاعدة استعماليّة دقيقة بقوله: "ونحو عنق على 'أعناق' فيهما".⁽⁹⁾
 ولفظة "فيهما" جوهريّة؛ إذ تقرّر أن "أعناق" تؤدّي وظائف جمع القلّة وجمع الكثرة معاً
 لـ"عُنُق" لعدم ثبوت جمعٍ آخر يُورّع بين الدلّالتين، فيُحمّل السّماعُ الواحد على الأمرين.
 وعند الرضي: "قال سيّويه باب عنق كباب عضد في القلة، وجمعه "أفعال" في القلة
 والكثرة".⁽¹⁰⁾ ومفتاح القهم هنا في لفظ "القلة"؛ فهي عند سيّويه وصف تردّد واستعمال
 (أقلّ في الكلام) لا اصلاح "جمع القلة". فقد قال في تقسيمه لأبنية الثلاثي: "وما كان على
 ثلاثة أحرف وكان فعلاً فهو كفعلٍ وفعلٍ، وهو أقلّ في الكلام منهما"⁽¹¹⁾ ففي "فعل"
 كـ"عضد": "وعضد وأعضاء"، ثم قال: "وما كان على ثلاثة أحرف وكان فعلاً فهو بمنزلة
 الفعل؛ لأنه قليل مثله، وهو قولك: عُنُق وأعناق..."⁽¹²⁾؛ فصّح بأن "عُنُق" في منزلة "عضد"
 من جهة ندرة الباب، وأن جمعهما على "أفْعَال" هو المعتمد لهذا الباب.

⁽⁹⁾ ابن الحاجب (أبو عمرو عثمان بن أبي بكر بن يونس الدوني 570هـ)، الشافية في فن الصرف، تحقيق: صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب، 2010، ص 73.

⁽¹⁰⁾ الرضي (محمد بن الحسن الأسترباذي 686هـ)، شرح الشافية، تحقيق: محمد نور الحسن وآخرين، دار الكتب العلمية، ط2، 1985م 2/100.

⁽¹¹⁾ سيّويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ١٨٠هـ)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، ط3، 2013م 3/573.

⁽¹²⁾ سيّويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ١٨٠هـ)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، ط3، 3/574.

بذلك يتبيّن أن عبارة الرضي "باب عُئِقْ كباب عَضُدْ في القلة"⁽¹³⁾ التي نقلها بالمعنى موهمة، إلا أنها موافقة لنص سيبويه، ف"القلة" هنا نادرة الباب لا "جمع القلة". كما أن تتميم الرضي "وجمعه أفعال في القلة والكثرة"⁽¹⁴⁾ يطابق عبارة ابن الحاجب "فهما": أي إن "أعناق" هو الجمع الجاري للاستعمالين معاً.

أما تعليق السماوي بأن "عُئِقْ لثقله بالضمّتين... لم يُجمع إلا على أفعال" فينسجم دلالياً مع تقرير سيبويه والرضي على السواء؛ إذ يؤول إلى القاعدة نفسها؛ فثِقَلُ البنية وقِلَّةُ دورانها يفضيان إلى الاستغناء بجمع واحد هو "أفعال". غير أن موطن الإشكال في قوله: "وغلط من قال إنه في قلته كعضد"، فقد توهم من عبارة الرضي حَمَلَ "القلة" على "جمع القلة"، بينما كان قصد الرضي كدلالة سياق سيبويه الذي يجعلها "قِلَّةُ الاستعمال". وبهذا التفسير تصبح حجة السماوي الصوتية ("ثقل الضمّتين") مُسَوِّغاً لما عند سيبويه والرضي: الثِّقَلُ سبب القِلَّةِ، والقِلَّةُ سبب الاكتفاء بـ"أفعال" في "عُئِقْ"، كما اكتُفي بـ"أعضاد" في "عَضُدْ".

والراجح الثابت من نصّ سيبويه وابن الحاجب أنّ "أعناق" هو الجمع المعتمد لِـ"عُئِقْ" في الاستعمالين معاً: القِلَّةُ والكثرة؛ لأنّ الباب قليل في نفسه، فاستُغني بجمع واحد. وهذا هو الوجه الفصيح المسموع، ولا مدخل لِـ"جمع القِلَّة" الاصطلاحي هنا. وما ذكره السماوي من أنّ الثِّقَلُ الصوتي بالضمّتين يحدّ من تنوع الجموع إنما هو تعليلٌ يوافق ما أصله سيبويه: قِلَّةُ الباب وندرة نظائره.

3-1- القيمة المنهجية عند الرضي: المزية الواضحة في صنيع الرضي أنه نَقَلَ قول سيبويه بالمعنى وربطه بمسلكه في تفسير الأبواب القليلة الدوران، فنَبّه إلى أن "باب عُئِقْ كباب عَضُدْ" في القِلَّة. وهذا النقل – وإن احتاج إلى ضبط المصطلح – يُظهر عنايته بمرجع الباب، ويكشف حسّه اللغوي في تعليل انفراد الجمع وقِلَّةُ النظائر.

3-2- القيمة المنهجية عند السماوي: أبرز ما في منهجه هنا أنه يضبط مصطلح القلة على وجهه السيبوي، ويبين أنّه وصف الباب لا وصف الجمع، ثم يضيف تعليلاً صوتياً

⁽¹³⁾ الرضي (محمد بن الحسن الأسترباذي 686هـ)، شرح الشافعية، تحقيق: محمد نور الحسن وآخرين، دار الكتب العلمية، ط2، 1985م، 2/100.

⁽¹⁴⁾ الرضي (محمد بن الحسن الأسترباذي 686هـ)، شرح الشافعية، تحقيق: محمد نور الحسن وآخرين، دار الكتب العلمية، ط2، 1985م، 2/100.

يفسّر هذه القلّة ويُحكم غلق الباب أمام توهم تعدد الجموع. فهو يرسّخ الضابط السّماعي ويصونه من سوء الفهم الاصطلاحي، ويُعيد المسألة إلى معيارها: ثقل البناء وندرة الباب والاقتصار على جمع واحد.

3- الخلاصة الموجزة: لا خلاف جوهرى بين ابن الحاجب والرضي وسيبويه؛ فجميعهم يجعل "أعناق" الجمع المستعمل للقلّة والكثرة. والراجح ما سار عليه السماوي في إيضاح أن مسلك سيبويه هو الأصل، وأنّ القلّة وصف الباب، وأنّ الاقتصار على "أعناق" نتيجة طبيعية لثقل الكلمة وندرة الباب لا لتعدد الجموع. ومن ثمّ فالمعيار السليم هنا: حفظ السماع، وتفسير القلّة بخصائص البنية لا

4- الرد على الرضي في تحريك جمع الصفة:

ينصّ ابن الحاجب على أصل ضبطٍ واضح؛ فإذا جُمِعَت الصفة جمع المؤنث السالم فالأصل إسكانُ عينها، ثم يذكر شاهدين خرجا عن هذا الأصل فقالوا: "لَجَبَات" و"رَجَعَات" "للمح اسمية أصلية".⁽¹⁵⁾ فعبارته تجمع قاعدتين، أولاهما: قاعدة عامة هي الإسكان في الصفات، وثانيتها: استثناء مقيّد بتعليل صرّفٍ هو "لمح الاسمية"، أي استحضر كون اللفظ في أصله اسمًا، ثم عُومِل بعد ذلك وصفًا، فاحتُفظ له ببعض آثار الاسمية في الجمع. واعترض الرضي بقوله: "لم أرَ في موضع أن لجبة في الأصل اسم"،⁽¹⁶⁾ وأمّا "رُجعة" فقد قيل فيها بذلك. فاعتراضه ليس على أصل القاعدة، بل على صلاية الدليل في "لجبة": هل يصحّ أن تُستثنى من الإسكان بدعوى اسمية أصلية لم يظفر هو بتصريح فيها؟ بهذا يصوغ الرضي سؤال الحجّة: لا يترك القياس المقرّر إلا بنصّ أو سماع واضح.

أما تقرير السماوي⁽¹⁷⁾ فيأتي ليعيد الأمور إلى أصلها؛ ف"الصفات إذا جُمِعَت جمع التصحيح في الأبواب الثلاثة فبالإسكان على الأصل لا غير". ويستأنس بما قرّره السيوطي: "الاسم أخفّ من الصفة؛ لأنّ الصفة تُثقل بالاشتقاق وبالحاجة إلى الموصوف وتحمّل

⁽¹⁵⁾ ينظر: ابن الحاجب (أبو عمرو عثمان بن أبي بكر بن يونس الدوني 570هـ)، الشافية في فن الصرف، تحقيق: صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب، 2010، ص 73-74.

⁽¹⁶⁾ الرضي (محمد بن الحسن الأسترباذي 686هـ)، شرح الشافية، تحقيق: محمد نور الحسن وآخرين، دار الكتب العلمية، ط2، 1985م، 2/ 114.

⁽¹⁷⁾ ابن حريوة (محمد بن صالح السماوي 1241هـ)، الفوائد الوافية بحل معاني الشافية، مخطوط بمكتبة الأوقاف - الجامع الكبير بصنعاء، ص 21.

الضمير"، وفَرَعَ على ذلك أنّ جمع المؤنث السالم تُسكن فيه العين في الصفات: "صَعْبَة وصَعْبَات، جَذَلَة وجَذَلَات..." وتُحرّك في الأسماء: "جَفَنَة وجَفَنَات، غُرْفَة وغُرَفَات..." ثم يذكر الشاذّ من تحريك الصفة في "لَجَبَات" ويجعل له وجهًا: أنّ بعض العرب يُحرّكه في المفرد والجمع، أو أنّ التحريك فيهما لمُح اسميّة أصلية كما نبّه الزمخشري في "المفصّل": "إنما حرّكوا في جمع لَجَبَة ورُبْعَة لأنهما في الأصل اسمان وُصِف بهما، كما قيل: امرأة كَلْبَة، وليلة غَمّ".

ويؤيّد المعجمان المعتمدان لدى السّماوي هذا التّخريج، قال الجوهري: "اللَّجَبَة: الشاة التي خَفَّ لبنها... وفيه ثلاث لغات: لَجَبَة، لُجَبَة، لَجَبَة، والجمع اللَّجَاب... و"لَجَبَات" أيضًا، وهو شاذّ؛ لأنّ حقّه التّسكين، إلا أنّ الأصل عندهم أنه اسم وُصِف به، كما قالوا: امرأة كَلْبَة، فجُمِع على الأصل، ويكون "لَجَبَة" في الواحد لغة".⁽¹⁸⁾

وفي "الرُّبْعَة": "جَوْنَة العطار"، ويقال: "رجلٌ رُبْعَة" و"امرأة رُبْعَة"، وجمعهما "رُبْعَات" بالتحريك "وهو شاذّ؛ لأنّ "فَعْلَة" إذا كانت صفةً لا تُحرّك في الجمع، وإنما تُحرّك إذا كانت اسمًا..."⁽¹⁹⁾ فالنصّان يسلّمان بالأصل (إسكانُ الصفة)، ويُثبتان وجه التحريك على قاعدة: أُجري الوصفُ مُجرى الاسم لملاحظة أصله. على أنّ السّماويّ ينبّه بدقّة مفيدة: هذه الاسميّة "تقديرية" لا "تحقيقية" لازمة؛ أي هي علّة صناعيّة يُستأنس بها لتفسير السّماع لا إلزام القياس بوجه عام، وهذا ما سبب الإشكال لدى الرضّي.

والراجع أنّ الأصل المطّرد في جمع الصفات جمع المؤنث السالم هو إسكانُ العين، ولا يُحرّك إلا بسماعٍ خاصّ. و"لَجَبَات" و"رُبْعَات" شاذّان عن القياس، وقد نصّت المعجمات الكبرى على أنّ تحريكهما لمُح اسميّة أصلية، أي إنهما كانتا اسمين ثم استُعْمِلتا وصفين، فاحتفظت اللغة ببعض أثر الاسميّة في الجمع. وهذا يوافق نصّ ابن الحاجب ويُعزّزه كلام الزمخشري والجوهري.

⁽¹⁸⁾ الجوهري (أبو نصر إسماعيل بن حماد الفارابي ٣٩٣هـ)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية،

تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، ط4، 1990م، ص 218/1.

⁽¹⁹⁾ الجوهري (أبو نصر إسماعيل بن حماد الفارابي ٣٩٣هـ)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية،

تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، ط4، 1990م، ص 1213-1214.

4-1- القيمة المنهجية عند الرضي: أبرز ما عنده هنا هو الحرص على الدليل؛ فقد رفض التسليم بعلّة "الاسمية الأصلية" في "لَجَبَة" لعدم وقوفه على نصّ صريح يدلّ على أنها اسم في الأصل. اعتراضه – وإن كان قد أخطأ نتیجته – يكشف عن انضباط نقدي في باب الاستثناءات، ورفض لأن يُترك القياس المقرّر إلا بدليل موثق.

4-2- القيمة المنهجية عند السماوي: منهج السماوي أكثر تماسكاً؛ إذ عاد إلى الأصل المعياري: إسكان الصفات، ثم أثبت السماع من مصادره المعجمية، وبين أن "الاسمية" هنا تفسيرٌ صناعي للسماع لا شرطٌ لقياس عام. وفي ذلك حفظٌ للباب من التعميم الخاطئ، وتحديدٌ لحدود الاستثناء، وإرجاعٌ للقاعدة إلى معيارها الصوتي-الصرفي: الصفة أثقل من الاسم، والأصل فيها السكون.

4-3- الخلاصة الموجزة: تُحمل "لَجَبَات" و"رَبَعَات" على السماع الشاذّ، وتُفسّر بلمح اسميّة أصلية كما في كلام المعجمات، ويبقى الأصل: إسكان عين الصفة في الجمع. والراجح هو ما قرره السماوي: الاستثناء يُحفظ في حدّه ولا يُقاس عليه، واعتراض الرضي – وإن صحّ في جانب طلب الدليل – فقد حُسم بما ورد في المعجمات من توثيقٍ صريح.

5- الرد على الرضي في أن: "وفرة الوزن" تولّد وفرة الجموع:

الفكرة المحورية هنا: كيف تُوزّع العربية جموع القلّة والكثرة على الأوزان، ومتى يُكتفى بوزنٍ واحدٍ لخدمة الدالّتين معاً؟ عبارة ابن الحاجب "ونحو فخذ على أفخاذ فيهما"⁽²⁰⁾ تُحدّد بيت القصيد: "أفخاذ" تقوم مقام جمع القلّة والكثرة معاً لهذا الوزن، ف"فيهما" ليست حشواً بل تقريرٌ لقاعدة استعمالية مفادها أن الوزن إذا لم يُستعمل له في السماع إلا جمعٌ واحد - قلّة كان أو كثرة - حُمِلَ الوظيفتين معاً.

والرضي⁽²¹⁾ يفسّر ذلك بسُلّمٍ من "الوفرة الصورية": كلما كَثُرَ حضورُ وزنٍ في المعجم واشتقاقاته اتّسعت جموعه، وكلما قلّ حضوره ضاقت جموعه. ف"فَعْل" (ساكن العين) أغزر الأبواب حضوراً؛ لذا تجد له في المضاعف "ألواناً" من الجمع: "أَصْك" للقلّة،

⁽²⁰⁾ ابن الحاجب (أبو عمرو عثمان بن أبي بكر بن يونس الدوني 570هـ)، الشافية في فن الصرف،

تحقيق: صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب، 2010، ص 73.

⁽²¹⁾ ينظر: الرضي (محمد بن الحسن الأسترباذي 686هـ)، شرح الشافية، تحقيق: محمد نور

الحسن وآخرين، دار الكتب العلمية، ط2، 1985م، 95/2.

و"صِكاك/صُكوك" للكثرة. أمَّا "فَعَلَ" (مفتوح العين) فأقلَّ من "فَعَّلَ"، فغلب عليه "أفعال" للقلّة والكثرة معًا. ويأتي "فَعِلَ" (مكسور العين) - ومن شواهد "فَخَذَ" - أقلَّ من "فَعَلَ"، فالتزم "أفعال" في الحالين. ومن هنا إدخال الرضيِّ مثال "نُمر" و"نُمر" تقويةً للفكرة، ويمكن أن تظهر أوزانٌ أخرى أحيانًا بالتشبيه والقياس على أبواب مجاورة، لكن الأصل الغالب في "فَعَلَ" أن يخدمه "أفعال" في القلة والكثرة.

وقد التقط السماوي⁽²²⁾ من لفظة ابن الحاجب "فيهما" قاعدة تشغيل دقيقة: فجموع القلة إنما تُستعمل "للقلّة" بشرط وجود جمعٍ آخر للصيغة يقوم مقام "الكثرة"؛ فإذا لم يُسمع للصيغة إلا جمعٌ واحد - كما في "فَخَذَ" ← "أفخاذ" - حُمِلَ هذا الجمع الوظيفتين معًا للقلّة والكثرة، فقد يُستغنى بجمع الكثرة عن القلة أو بجمع القلة عن الكثرة بحسب ما يثبتته السماع. ومن هنا أتى تحذيره من تعميم "أفعال" تعميمًا كليًا؛ فهي "على جهة الغلبة لا الكلية"، لأنك تجد ألفاظًا يمتنع فيها "أكلاب" مع ثبوت "أكَلَب" لـ"كَلَب" مثلاً. ويستند السماوي في هذا المذهب بمنهج "الاستغناء" الذي نقله السيوطي عن سيبويه: "أن العرب تستغني بالشيء عن الشيء حتى يُسْقِطُوا المُسْتَغْنَى عنه من كلامهم"،⁽²³⁾ فيعدّ أمثلة عملية، مثل: "أرجل" استغني بها عن جمع الكثرة، ومثل: "أذان" استغني بها عن جمع القلة، ومثل: "أيام" لم يُستعمل لها جمع كثرة... إلخ. هذه الشواهد تُبيِّن أن توزيع الجموع ليس حسابًا صوريًا خالصًا، بل اقتصادًا في النظام الصرفي: حيث وُجد شاهدٌ قوي كفى، ولا تُفتق الأبواب لمجرد إمكان الصورة.

بهذا يتمايز منطق الثلاثة: ابن الحاجب يضبط القاعدة الاستعمالية بإيجاز ("أفخاذ" لهما معًا)، والرضي يعلّلها باقتصاد الجموع ومنطق الكثرة والندرة: "وفرة الوزن" تولّد وفرة الجموع، و"قلّته" تُقلّلها، مع فسحةٍ للأمثلة تشبيهية كـ"نُمر/نُمر". أمّا السماوي فيُثبِت حدّ القياس بالسماع، ويفرّز أن "نقطة الجسم" هي أنه: متى لم يُسمع إلا جمع واحد حُمِلَ

(22) ينظر: الرضي (محمد بن الحسن الأسترابادي 686هـ)، شرح الشافية، تحقيق: محمد نور

الحسن وآخرين، دار الكتب العلمية، ط2، 1985م، 95/2.

(23) ينظر: ابن حريوة (محمد بن صالح السماوي 1241هـ)، الفوائد الوافية بحل معاني الشافية،

مخطوط بمكتبة الأوقاف - الجامع الكبير بصنعاء، ص 20.

الوظيفتين، ومتى وُجدت جموع متعدّدة وُزعت الوظيفة بينهما، ومتى ادّعي جمعٌ بلا شاهدٍ صريح رُدّ إلى موضعه ولا يُقاس عليه.

والراجح الثابت أن عبارة ابن الحاجب "فخذ على أفخاذ فيهما" تُقرّر قاعدةً استعماليةً دقيقة: إذا لم يُسمع للفظ إلا جمعٌ واحد، حُمِلَ هذا الجمعُ وظائفَ القلّة والكثرة معاً. وهذا هو الضابط الحقيقي لتوزيع الجموع في العربية: الحُكمُ للسمع، والاستغناء بالثابت منه يغني عن طلب جمع آخر، ولو كان ممكناً من جهة الصياغة. ومن ثمّ فالصواب حمل "أفخاذ" على الوظيفتين، لا باعتبار "وفرة الوزن" أو "ندرة الوزن" وحدهما، بل لأنّ السماع لم يُثبت سواه.

5-1- القيمة المنهجية عند الرضي: ميزة الرضي في هذا الموضوع أنه حاول تفكيك الظاهرة عبر ما يمكن تسميته "اقتصاد الجموع": الوزن ذو الحضور الواسع في العربية (ك"فعل") تتنوع له الجموع، والوزن الأقل حضوراً يضيق فيه التنوع، فيُكتفى بجمعٍ واحد. تفسيره يقوم على حسٍّ لغوي يُبرز علاقة وفرة الباب بتنوّع شواهد، ويضع أمثلة تطبيقية توضّح الفكرة، فيجعل من "وفرة الوزن" معياراً إحصائياً يفسّر غلبة بعض الصيغ. وهذا يُظهر دقّة نظره في ربط الصيغة بحقلها المعجمي، لا بمجرد الاحتمال الصرفي.

5-2- القيمة المنهجية عند السماوي: السماوي يعيد ضبط الباب بمنهج أكثر انضباطاً؛ فالعبرة عنده ليست في كثرة الأوزان أو قلّتها، بل في السماع الموثوق، وما إذا كان للفظ جمعان يُوزّع بينهما الاستعمال أو لا. فحيث لا يُسمع إلا جمعٌ واحد (ك"أفخاذ") حُمِلَ الأمرين، وحيث تتعدّد الجموع تُوزّع الوظيفتان، وحيث يدّعى جمع بلا شاهد عاد إلى أصله ورُفض. وهو هنا يستند إلى أصلٍ سيبويّ: الاستغناء؛ إذ تستغني العرب بجمعٍ قويٍّ عن غيره، ولو كان من جهة القياس ممكناً. فالسماوي يمنع من توسيع "أفعال" أو غيرها إلا ببرهان سماوي، ويعيد ضبط الباب على معيار الاستعمال لا الاحتمال.

5-3- الخلاصة: تفسير الرضي قائم على ملاحظة صحيحة: وفرة الباب تؤثر في تنوّع الجموع، وهي قراءة لغوية نافعة في تفسير الظاهرة، لا في تقعيد الحكم. أما الحكم المعباري فالذي يُعتدّ به هو ما قرّره السماوي من أنّ السماع هو المحدّد لتوزيع الجموع: فإن وُجد جمع واحد خدم القلة والكثرة، وإن تعددت الجموع صُرفت كلّ صيغة إلى موضعها، وإن لم يثبت جمعٌ لم يُلْتَفَت إلى إمكانه القياسي.

وبذلك يستقرّ الباب على قاعدة واضحة: وفرة الجموع أو ندرتها ليست نتاج الصيغة إمكانيًا، بل نتاج السماع استعمالًا؛ وما أثبتته السماع التزم، وما لم يثبتته الغي، ولو احتمله القياس.

6- الرد على الرضي في جمع مؤنث الصفات الثلاثية:

يقول ابنُ الحاجب: "ويُجمَعُ الجميعُ جمعَ السَّلامةِ للعقلاء الذكور، وأمّا مؤنثه فبالألف والتاء لا غير، نحو: عِبَلَاتٍ وخُلُواتٍ وحَذِرَاتٍ وَيَقْظَاتٍ، إلّا نحوُ عِبْلَةٍ وكَمْشَةٍ فإنَّه جاء على عِبالٍ وكِماشٍ، وقالوا عَلِجٌ في جمعِ عِلْجَةٍ"⁽²⁴⁾ وهو هنا يتحرّك - ضمن مبحث جمع التصحيح للصفة الثلاثية المجرّدة - ويقرر أنّ القاعدة المطّردة هي أن يُجمَعَ مذكّر الصفات (للعقلاء) جمع السلامة بالواو والنون، وأن يُجمَعَ مؤنثها (عموما) بالألف والتاء لا غير، فالمقام إذن مقامُ تقعيد طريق التصحيح لا مقامُ استقصاء جميع مسالك التفسير، ولذلك جاءت أمثلة "عِبالٍ/كِماشٍ/عِلْجٍ" تنبيهاً إلى نواذرٍ سماعيةٍ خرجت عن الأصل القياسي ولم يُردِ بها المصنّفُ نقضَ القاعدة.

واعترض الرضيّ بأنّ تقرير سيبويه يُخالف عبارة ابن الحاجب "لا غير"، مستندًا إلى ما حكاه عن "الكتاب" - بالمعنى كعادته - من أنّ فَعَلَةً (ك"حَسَنَة") قد تُجمَعُ على فِعالٍ (حِسان)، وأنه "لا يُجمَعُ على فِعالٍ إلّا ما جُمِعَ مذكّره عليه"، فمضى جُمِعَ المذكر "حَسَن" على "حِسان" جاز في المؤنث أن يُقال: "نِساءٌ حِسان"، أمّا ما لم يُجمَعَ مذكّره على "فِعالٍ" (ك: "بَطَلٌ/أبطال") فلا يُجمَعُ مؤنثه ("بَطْلَةٌ") على "فِعالٍ": ومن هنا خلص الرضي إلى أن ما قاله سيبويه "مخالفٌ قولُ المصنّف" (25)

غير أنّ تحرير موضع الاستدلال عند سيبويه يرفع هذا الإشكال. فالنصّ المنقول من "الكتاب" يقرّر بوضوح قاعدةً مكملّةً لا مناقضةً لكلام ابن الحاجب، قال في الكتاب: "وأما ما كان من (فَعَلٍ) على أفعالٍ فإنّ مؤنثه إذا لحقته الهاء جُمِعَ بالتاء نحو: بَطْلَةٌ وبَطَلَاتٌ، من قَبْلِ أنّ مذكّره لا يُجمَعُ على فِعالٍ فيكسّر هو عليه، ولا يُجمَعُ على أفعالٍ لأنّه ليس ممّا

⁽²⁴⁾ ابن الحاجب (أبو عمرو عثمان بن أبي بكر بن يونس الدوني 570هـ)، الشافية في فن الصرف،

تحقيق: صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب، 2010، ص 74.

⁽²⁵⁾ الرضي (محمد بن الحسن الأسترباذي 686هـ)، شرح الشافية، تحقيق: محمد نور الحسن

وأخرين، دار الكتب العلمية، ط2، 1985م، 124/2.

يُكسّر عليه فَعْلَةٌ...". (26) فسيبويه هنا يتناول حالة المذكر إذا كان جمعه على أفعال (بَطَل/أبطال)، فينصّ على لزوم جمع المؤنث بالتاء (بَطْلَةٌ/بَطَلَات)، ويمنع حمل المؤنث على "فِعال" لانتفاء نظيره في المذكر. ومفهوم هذه القاعدة - وهو الذي يحكيه الرضي في صدر كلامه - أنّه إذا جُمع المذكر على فِعال (ك: "حَسَن/حِسان") جاز حمل المؤنث عليه، فتُقال "نِساء حِسان"؛ أمّا إذا جُمع على "أفِعال" (ك: "بَطَل/أبطال") التزم المؤنثُ طريقَ التصحيح. فالْمآل أنّ سيبويه يثبت طريقين متغايرين بحسب جمع المذكر:

طريق الحمل على المذكر عند وجود فِعال في المذكر (حَسَن/حِسان ← حَسَنَة/حِسان).
طريق التصحيح بالألف والتاء عند كون المذكر على أفعال (بَطَل/أبطال ← بَطْلَةٌ/بَطَلَات).

وإذا وُضع كلامُ ابن الحاجب في سياقه الدقيق - وهو جمع التصحيح - زال التوهّم بالتعارض؛ إذ قوله "فبالألف والتاء لا غير" محمولٌ على الجمع بطريق التصحيح نفسه، أي إذا اخترتَ جمعَ المؤنث تصحيحاً فليس لك فيه إلا "ات"، ولا يتناول هذا اللفظُ سائر مسالك التكسير التي قد تَرَدّ سماعاً أو حملاً على جمع المذكر. وإنما ساق ابن الحاجب أمثلة "عِبال/كِماش/عَلَج" لئُنَبّه على أنّ الخروج عن الأصل سماعي لا قياسي؛ فهو استثناءٌ يثبت السماعُ وجوده ولا يُقاس عليه.

وهكذا يُفهم صنيعُ السماوي حين قال: "ولم يتعرّض المصنّف لجمع فَعْلَةٌ على فِعال ك: امرأة حسنة ونِساء حِسان، لما قاله سيبويه من أنّه إنما يُجمع من المؤنث هذا الجمع ما جُمع مذكّره عليه نحو: حِسان، فلا يجوز في بَطْلَةٌ: بَطال، إذ لم يُجمع: بَطَل عليه، إذ حينئذٍ يكون وصفُ الإناث به بتأويل الشخص فيُحمل فيه المؤنث على المذكر، فلا يَرِدُ نقضاً"؛ (27) فالسماوي يقرّر بجلاء أنّ سكوتَ ابن الحاجب عن "نِساء حِسان" سكوتُ تخصيص لا سكوتُ إلغاء؛ لأنّ المقصود تقعيدُ التصحيح، بينما حملُ المؤنث على جمع المذكر "فِعال" بابٌ مستقلّ مبناه الحملُ والسماع لا القياس العام. فابن الحاجب يتكلم عن "جمع

(26) سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ١٨٠هـ)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، ط3، 628/3-629.

(27) ابن حريوة (محمد بن صالح السماوي 1241هـ)، الفوائد الوافية بحل معاني الشافية، مخطوط بمكتبة الأوقاف - الجامع الكبير بصنعاء، ص و23.

التّصحيح" لمؤنث الصّفة الثلاثية، فيقول: "فبالألف والتاء لا غير". وعبارة "لا غير" جارٍ على طريق التّصحيح نفسه؛ أي إذا أردتّ تصحيح المؤنث فليس لك إلا "ات". وسكوته عن "نساءٍ حسان" ليس إلغاءً لهذا الوجه، بل لأنه ليس من باب التّصحيح، فهو من باب الحمل على جمع المذكر على "فِعال" - بتأويل الشخص - متى وُجد، كما قرّره سيبويه (28) ولو كان السكوت لإلغاء الصّورة لصحّ بمنعها أو عدّها لحناً أو شذوذاً مطّرداً، وهو ما لم يقع.

وتتولد من مجموع هذه النصوص منهجيّةٌ مُحكمة، تلخصها النقاط الآتية:
الأصل في جمع مؤنث الصّفة الثلاثيّة المجردة - على جهة التّصحيح - هو الألف والتاء، وهو مراد ابن الحاجب بعبارة "لا غير" في سياق الباب.

الحمل على جمع المذكر - بتأويل الشخص - إنما يُعتدّ به حيثُ وُجد للمذكر جمعُ فِعالٍ في الاستعمال (حَسَن/حِسان)، فيُستجاز في المؤنث: "نِساءٍ حِسان"؛ وهذا مستفادٌ من تقرير سيبويه لا مُعارضٌ له.

امتناعُ فِعالٍ وأفعالٍ في المؤنث إذا كان جمعُ المذكر "أبطال" - كما في نصّ سيبويه - هو عينٌ ما قرّره ابن الحاجب عملياً بذكر "بَطَلات" والحاقي ما خرج عن ذلك بالسماع النادر.
شواردُ التّكسير في المؤنث ("عِبال/كِماش/عِلَج") تُحفظ نصوصُها ولا يُقاس عليها؛ لأنها خارجةٌ عن قانون التّصحيح الذي يُؤسّس له المصنّف.

والراجح الذي يترجّح - جمعاً بين نصّ سيبويه وتقرير ابن الحاجب - أن جمع مؤنث الصّفة الثلاثية على جهة التّصحيح لا يكون إلا بالألف والتاء، وهو المراد بقول ابن الحاجب "لا غير". فالمصنّف لا يتحدث عن جميع مسالك الجمع، وإنما يضع قاعدة التّصحيح للصّفة الثلاثية المؤنثة، ولذلك لم يذكر إلا "عَبَلات وحُلّوات وحَذِرَات ويَقِظَات"، مع التنبيه على النّوادر الخارجة عن الأصل. أمّا ما حكاه الرضي من أن سيبويه أجاز "نِساءٍ حِسان" فهو باب آخر مبنيّ على الحمل على جمع المذكر (فِعال) إذا كان مذكّره يُجمع عليه (حَسَن/حِسان). وهذا الحُكم لا يمسّ قاعدة ابن الحاجب، لأنه ليس من باب التّصحيح، بل من باب الحمل على جمع المذكر بشرط وجود نظيره، وهو شرط نصّ عليه سيبويه بوضوح.

(28) ينظر: سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ١٨٠هـ)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد

هارون، مكتبة الخانجي، ط 3، 629-628/3.

وهذا يزول الإشكال؛ إذ ليس في كلام ابن الحاجب نفْيٌ لجمع "حِسان" في المؤنث، وإنما اقتصراره على "ات" إنما هو في باب التصحيح فحسب.

6-1- القيمة المنهجية عند الرضي: قيمة اعتراض الرضي أنه نبّه إلى غياب شرط مهم في تقرير ابن الحاجب، وهو شرط سيبويه: "لا يُجمع مؤنث الصفة على فعال إلا إذا جُمع مذكّره على فعال". فهو يُذكّر بأنّ الباب لا يُحصر دائماً في "ات"، وأنّ للصيغة استعمالاً آخر حين يقوم الحمل على المذكر مقام القياس. كما أنّه يستحضر منطق سيبويه في توزيع جموع الصفات بحسب استعمالاتها لا بحسب الشكل الصرفي وحده.

إلا أنّ الرضي خلط بين تقعيد باب التصحيح عند ابن الحاجب وبين باب الحمل على جمع المذكر عند سيبويه، فبدت عبارته كأنّها مناقضة، وهي في الحقيقة من باب اختلاف المجال لا اختلاف الحكم.

6-2- القيمة المنهجية عند السماوي: السماوي أحكم الجمع بين النصوص، فبيّن أنّ:

كلام ابن الحاجب مقصور على باب التصحيح، ولذلك قال "لا غير".

وأنّ سيبويه يتكلم عن باب مستقلّ: الحمل على الجموع المذكورة.

وأنّ ابن الحاجب ترك ذكر "حِسان" لأنه ليس من التصحيح، بل من باب آخر لا يريده.

كما نبّه السماوي إلى أنّ ذكر ابن الحاجب شوارذ كـ"عِبال/كِماش/عِلَج" إنما هو تنبيه على السماع الخارج، لا فتح لباب القياس. فمنهجه يقوم على تحرير المجال الذي تعمل فيه القاعدة، ثم ضبط الاستثناءات بالسماع، وهو ما أعاد المسألة إلى موضعها الصحيح دون تعارضٍ أو اضطراب.

6-3- الخلاصة: الأصل المعياري في جمع مؤنث الصفة الثلاثية (على جهة التصحيح): هو

الألف والتاء.

الحمل على جمع المذكر (فعال) فرْعٌ سماعيٌّ مشروطٌ بقيام نظيره في المذكر.

نوادير التفسير في هذا الباب تحفظ ولا يُقاس عليها.

وبذلك يتبيّن أنّ كلام ابن الحاجب وسيبويه غير متعارض؛ فالأول يقرر قاعدة التصحيح، والثاني يقرر حكم الحمل على جمع المذكر. أمّا اعتراض الرضي فجاء من الخلط بين البابين، وقد ردّه السماوي برّدٍ منهجي قائم على تحرير المجال وتثبيت السماع.

7- الرد على الرضي في جمع فَعُول الناقص "فَلُو":

يضع ابنُ الحاجب في هذا الموضوع لوحةً دقيقة لطرائق جمع الثلاثيِّ المزيد بِمَدَّةٍ ثالثة - وأبرز صيغته هنا "فَعُول" كما في "عَمود" - فيقول: "ونحو عَمود على أَعَمِدَة وعُمُد، وجاء قِعدان وأَفْلاء وذَنائب".⁽²⁹⁾ فالأصل الذي يبنيه المصنّف أنّ هذا الباب يَقْبَل أَكْثَر من مسلكٍ في التفسير بحسب المادة والدلالة: ف"عَمود" يأتي على أَفْعَلَة "أَعَمِدَة" وعلى فُعْل "عُمُد"، ويردُّ إلى جانب ذلك - على جهة السماع الخاص - أوزانٌ أخرى تُلائِم ألفاظاً بعينها مثل فِعلان "قِعدان"، وأَفْعال "أَفْلاء"، وفَعائل "ذَنائب". وليست هذه التفرّعات نقضاً للأصل، بل بياناً لاتّساع هذا الحقل في العربية واختلافه بالسمع والوظيفة.

أمّا الرضيّ فحرّر زاويةً مخصوصة من الصورة حين قال: "وأما الناقص فبأنه أفعال كأَفْلاء وأَعْداء، وجاء فيه فَعُول قليلاً، نحو فُلِيّ بضمّ الفاء وكسرهما...".⁽³⁰⁾ والمراد بالـ"ناقص" هنا ما آخره حرفُ علة من بنات الواو أو ما قاربه في الحكم، كـ"عَدَوْ/أَعْداء" و"فَلُو/أَفْلاء". وهذا الذي قرّره الرضيّ يُسنده نصُّ سيبويه: "وقد كَسَرُوا شيئاً منه من بنات الواو على أفعال، قالوا: أَفْلاء وأَعْداء، والواحد فُلُو وعَدُو"؛⁽³¹⁾ فشهادة "الكتاب" صريحة في أنّ أفعال هو بابُ التفسير الغالب في هذا النوع. غير أنّ الرضيّ زاد فأشار إلى سماع فُلِيّ/فُلِيّ على فُعُول، وهي زيادة تُؤيِّدها رواياتٌ متأخرة: فقد نقل السيِّري في عن أبي عمر الجرمي أنه: "ذَكَر (فَلُو) و(أَفْلاء) و(فَلاء) و(فُلِيّ) و(فِلِيّ)، وهو على (فُعُول)"،⁽³²⁾ أي إنّ صورة فُلِيّ/فُلِيّ تُحمل - في التقعيد الصرفي - على وزن فُعُول بعد ما يلحقها من إعلالٍ وإدغامٍ وفكّهما.

⁽²⁹⁾ ابن الحاجب (أبو عمرو عثمان بن أبي بكر بن يونس الدوني 570هـ)، الشافية في فن الصرف،

تحقيق: صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب، 2010، ص 75.

⁽³⁰⁾ الرضي (محمد بن الحسن الأستراباذي 686هـ)، شرح الشافية، تحقيق: محمد نور الحسن

وآخرين، دار الكتب العلمية، ط2، 1985م، 133/2.

⁽³¹⁾ سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ١٨٠هـ)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد

هارون، مكتبة الخانجي، ط3، 608/3.

⁽³²⁾ شرح السيِّري 4/343.

لكن ينبغي هنا تحكيم المعجم للفصل بين الألفاظ المتقاربة حتى لا تُحمل رواية في لفظ على آخر: فبالرغم من أنه قد حكي في القاموس أن "قَلَوُ" يجمع على أفعال وفَعَالَى،⁽³³⁾ إلا أن نصّ الجوهري أنّ "القَلَاة" جمعُها "القَلَا والقَلَوَات"، وأنّ جمع القَلَا (لا القَلَوُ) "قُلَيّ على فُعُول مثل عُصَيّ من عصا"، ثم قال في موضع "القَلَوُ" — وهو المَهْرُ حين يُفْطَم — إنّ جمعه "أَفْلَاء مثل عَدَوّ وأعداء، وقَلَاوى أيضًا مثل خطايا وأصلها فَعَائِل".⁽³⁴⁾

ويرى السماوي⁽³⁵⁾ أن الصحاح يبين أمرين مهمّين: قُلَيّ المشهور في المعجمات جمعُ "القَلَا" لا "القَلَوُ"، وإن كان بعض النُّحاة قد عدّه من جموع "القَلَوُ" على جهة النقل. "قَلَاوى" إنما هو جمع المؤنث "قَلَوَة"، فهو من باب فَعَالَى (فَعَائِل) كـ"خَطِينَة/خَطَايَا"، فلا يصلح نقضًا لقاعدة "أفعال" في المذكر "قَلَوُ".

من هنا يظهر وجهُ الجمع بين عبارات الأئمة، فسيبويه قرّر الأصل في الناقص من بنات الواو وهو أفعال (أفلاء/أعداء)، وهذا الذي سمّاه الرضيّ "بابه". وأمّا ما روي من قُلَيّ/قُلَيّ على فُعُول فمحمولٌ على السماع القليل، إمّا في "القَلَوُ" على ما نُقِلَ عن الجرّمي، أو - وهو الذي عليه المعجمات - في "القَلَا" لا في "القَلَوُ". وبذلك يُستصحَبُ الأصل ولا يُعمَّمُ الفرع. وكذلك "قَلَاء" التي نقلها السّيرافي تترك في حيز المرويّ، ولا تُجعل قياسًا جاريًا؛ إذ ليس في نصّ سيبويه تعرّض لها، وإنما اقتصره على "أَفْلَاء/أعداء" أدلّ على القاعدة.

وأما "عمود" الذي جعله ابنُ الحاجب مثال الباب، فاجتماع "أعمدة" و"عمُد" فيه ليس اختلافًا شكليًا فحسب، بل له توجيةٌ دلاليّة واستعماليّة: "فأفعلة" يطرّد في كثيرٍ من أسماء الأعيان والأدوات وذوات الأجزاء ونحوها ممّا تنصرف إليه القسمة والتعديد (كقولهم: "أعمدة المسجد")، بينما "فُعُل" يُغلب في الأجناس والجماعات وعبارات الإجمال (كقولهم: "قِوَامُ الأمر على عمُدٍ"). وإيراد ابن الحاجب "قِعدان" مع الباب تنبيهٌ إلى أنّ فِعْلان مسلكٌ

⁽³³⁾ ينظر: سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ١٨٠هـ)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، ط3، ص 1322

⁽³⁴⁾ الجوهري (أبو نصر إسماعيل بن حماد الفارابي ٣٩٣هـ)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، ط4، 1990م، ص 2456/6.

⁽³⁵⁾ ابن حريوة (محمد بن صالح السماوي 1241هـ)، الفوائد الوافية بحل معاني الشافية، مخطوط بمكتبة الأوقاف - الجامع الكبير بصنعاء، ص 23.

عربيّ مطّرد في أسماء الإبل وأعمارها وأصنافها (قعود/قِعدان ونحوها)، وأنّ حضوره هنا من جهة الحقول الدلالية لا من جهة زحزحة أصل الباب. وكذلك "ذَنَائِب" على فَعَائِل تُحمل على نظائرها مما أصله مؤنث بالتاء أو ممّا لحقته زيادةٌ تلحقه بأوزان "فَعَائِل" وقد صرّح السّماوي بأنّ "فَلَاوِي" من هذا القبيل، فهي جمع "فَلَوَة" لا "فَلَو"، فتمائل "خَطِيئَة/خَطَايا" ولا تُنافي أصل "أَفْعَال" في المذكور.

والقواعد المنهجية المستخلصة من مجموع هذه الشهادات كالتالي:

لـ "فَعُول/فَعِيل" في الثلاثي المزيد مَسَالِكُ تكسيرٍ متعدّدة، يترجّع منها أَفْعَلَة/فُعُل في نحو "عَمود"، ويتوجّه اختيارُ أحدهما – غالبًا - بحسب الاستعمال الدلاليّ (عِدَّةٌ محسوسةٌ أو جماعةٌ مجعلة).

الناقص من بنات الواو بابه "أَفْعَال" بنصّ سيبويه، وما نُقل عليه من "فُعُول" فرعٌ مسموع يُحفظ ولا يُقاس، بل قد يختصّ - في التحقيق المعجمي - بلفظٍ آخر قريبٍ معنى ("ك"الْقَلَا/الْقُلَيّ").

جموع المؤنث من هذا الحقل - كـ "فَلَاوِي" - تجري على فَعَالِي (أصله فَعَائِل) فلا تصلحُ معارضةً لأصل "أَفْعَال" في المذكور.

القوائم المعيارية عند ابن الحاجب (قِعدان/ذَنَائِب/أَفْلَاء) غرضها التنبيه على الأبواب السّماعية المتخصّصة بالحقول والمعاني، لا إنشاءً قياسٍ عامٍ ناقضٍ للأصل.

والراجح بعد جمع أطراف المسألة يتبيّن أنّ الأصل في جمع الناقص من بنات الواو على وزن فَعُول هو "أَفْعَال"، وهو نصّ سيبويه نفسه: "قالوا: أَفْلَاء وأعداء، والواحد فُلُو وَعَدُو". فباب "فَلَو" هو "أَفْلَاء" كما أنّ باب "عَدُو" هو "أعداء". أمّا ما ورد من "فُلِي/فُلِيّ" فليس قياسًا، بل سماعٌ قليل، وقد بيّنت المعجمات أنّه ليس في الأصل جمعًا لـ "الْفَلُو" بل لـ "الْقَلَا" (اسم البيداء). وهذا يقطع الطريق على تعميم الرضّي أو الفيروزآبادي لهذه الصيغة على "الْفَلُو".

وعليه: "فَلَو" ← "أَفْلَاء" هو الجمع المعياريّ.

وما خرج عنه يحفظ في حيّزه السّماعي ولا يُقاس عليه. أمّا ألفاظ "فَلَاوِي" و "ذَنَائِب" و "قِعدان" ونظائرها، فهي جموعٌ لحيثيات دلالية أخرى (تأنيث، أوزان إبل، أدوات، أجزاء) لا علاقة لها بتقرير أصل الباب في الناقص.

7-1- القيمة المنهجية عند الرضي: قيمة معالجة الرضي أنّه لفت النظر إلى تمايز باب الناقص عن غيره، وأنّ صيغته كثيرًا ما تُساق إلى "أفعال" طلبًا للخفة ورفعًا لثقل حرف اللين. كما أنه حاول استيعاب الشواهد المتأخرة من نحو "فُلِي/فُلِي"، فقرأها على أنها امتداد لأوزان الجمع الممكنة في الباب، محاولًا توسيع القاعدة. وفي هذا حسن لغوي وثأب؛ إذ لا يكتفي بنقل الأصل بل يحاول كشف طاقة الاشتقاق. غير أنّ توسع الرضي اعتمد على رواياتٍ غير محقّقة من جهة المعجم، فاختلط عنده جمع "الَفَلَا" بجمع "الَفُلُو"، مما أدّى إلى اتساعٍ غير منضبط للقاعدة.

7-2- القيمة المنهجية عند السماوي: السماوي قدّم معالجةً أشدّ ضبطًا وأدقّ تاريخية؛ إذ رجع إلى الصحاح والقاموس ليميّز بين: 1- جمع "الَفَلَا" (فُلِي/فُلِي على فُعُول) 2- وجمع "الَفُلُو" (أَفَلَاء) بنصّ سيبويه.

فأغلق باب الخلط، وأعاد كل صيغة إلى أصلها. ثم ثبّت قاعدة أنّ "أفعال" هو الباب القياسي للناقص، وأنّ ما عداه إمّا: فرع سماعي قليل لا يغيّر القاعدة، أو جمع لمؤنث (فَلَاوى) لا علاقة له بالمذكر على وزن فُعُول.

كما أبرز السماوي القيمة الوظيفية للجموع المختلفة في "عمود" (أعمدة/عُمُد) وغيرها، مبينًا أنّ تعدّد الجموع مرتبط بالحقل الدلالي لا بالشكل وحده. فمنهجه هنا متميز في: تحكيم الرواية المعجمية الموثوقة، والتفريق بين الجمع المذكر والمؤنث، وردّ ما لا شاهد له إلى موضعه دون توسّع غير محسوب.

الخلاصة: أصل جمع الناقص على وزن "فُعُول" هو "أفعال": فُلُو ← أَفَلَاء، عَدُو ← أَعْدَاء. وكذلك فإن ما ورد من "فُلِي/فُلِي" ليس جمعًا لـ"الَفُلُو"، بل لـ"الَفَلَا"، والسماع القليل لا يقوّي القياس. وجموع "فَلَاوى/فَعَالَى" تخصّ المؤنث (فَلُوّة)، فلا تُناقض أصل الباب في المذكر. أما أبناء وزن "عمود" فيتسع جمعهم بحسب الحقول الدلالية، لكن ذلك خارج مسألة الناقص.

فمنهج السماوي هو الأقرب للقياس والسماع، إذ ضبط الحدود وأعاد كل صيغة لمحلها. وبذلك يستقيم الباب على قاعدةٍ واحدة: "أفعال" هو جمع الناقص القياسي، وما عداه محفوظ بالسماع لا يُقاس عليه.

8- الرد على الرضي في تعاقب "فِعَال" و"فَعَالِيَّ":

يقول الرضي: "وإنما يَجِيءُ هذا الجمع فيما لا يَجِيءُ فيه الجمع الأقصى، فلما قالوا إناث لم يقولوا أَنَاثِي، ولما قالوا خَنَاثِي لم يقولوا خِنَاث، وكان الأصل في هذا الباب الجمع الأقصى اعتداداً بألف التأنيث للزومها، فتجعل كلام الكلمة"⁽³⁶⁾ فالرضي يقترح توزيعاً تكاملياً داخل اللفظة الواحدة؛ فإذا استقرَّ السماع على "إناث" لم يأتِ "أناثِي"، وإذا قيل "خَنَاثِي" لم يجز "خِنَاث". ويُعلِّل ذلك بأن "الأصل في هذا الباب الجمع الأقصى اعتداداً بألف التأنيث للزومها"، أي إن لزوم ألف التأنيث يجعل البنية تميل إلى الوزن الأثقل "فَعَالِيَّ"، فيُقَصِّي "فِعَال" عن اللفظة التي حُسِمَ أمرها على الأثقل، والعكس بالعكس.

أما السماوي⁽³⁷⁾ فيوافق المبدأ في الجملة، لكنه يرى أن إطلاقه على "الاسم والصفة" معاً يُوقِع في الغلط، لذلك قيّد القاعدة بالاسم فقط؛ لأن الشواهد في الصفات تقطع بالاجتماع لا بالتنافي. فقد نصَّ المعجم على نحو: "شاةٌ حَرَمِيَّ" وجمعها "حِرَامٌ" و"حَرَامِيَّ"، و"امراةٌ عَجَلِيَّ" وجمعها "عِجَالٌ" و"عَجَالِيَّ". وهنا لا نرى التعاقب الحصري الذي قرّره الرضي، بل نرى اللفظة الواحدة (صفةً) تجتمع لها الصيغتان معاً على السماع. وعليه فعبارة الرضي (إنما يجمع على فِعَال ما لم يُجمع على فَعَالِيَّ) إذا أُطلقت على الصفات تُخالف النصوص المعجمية، أمّا إذا قُيِّدَت بالأسماء فوجهها أقوى، وقد ورد في القاموس:⁽³⁸⁾ خُنْثِي/خَنَاثِي/خِنَاث.

والراجح الأقرب إلى أصول العربية أن قيد السماوي (قصرُ القاعدة على الأسماء دون الصفات) هو الأدقُّ الموافق للسماع. فتعاقب "فِعَال" و"فَعَالِيَّ" ليس قاعدة مطلقة، بل هو حكمٌ خاصٌّ بالأسماء المؤنثة بالألف رابعةً، حيث يغلب في كل لفظةٍ اختيارُ أحد الوزنين دون اجتماع. أمّا الصفات، فالسماع فيها أوسع، ويشهد لاجتماع الوزنين في اللفظة الواحدة (حِرَام/حَرَامِيَّ، عِجَال/عَجَالِيَّ)، مما يُبطل التعميم الذي ذهب إليه الرضي إذا أُطلق.

⁽³⁶⁾ الرضي (محمد بن الحسن الأستراباذي 686هـ)، شرح الشافية، تحقيق: محمد نور الحسن

وآخرين، دار الكتب العلمية، ط2، 1985م، 2/159

⁽³⁷⁾ ينظر: ابن حريوة (محمد بن صالح السماوي 1241هـ)، الفوائد الوافية بحل معاني الشافية،

مخطوط بمكتبة الأوقاف - الجامع الكبير بصنعاء، ص 25.

⁽³⁸⁾ ينظر: سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ١٨٠هـ)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد

هارون، مكتبة الخانجي، ط3، ص 168.

1-8- القيمة المنهجية عند الرضي: يمتاز الرضي بقدرة على صياغة قانون احتمالي مستفاد من ملاحظة ميل العربية إلى الأوزان الثقيلة في الأسماء المؤنثة بالألف، فجعل فعّالاً هو "الجمع الأقصى" الذي يغلب عند لزوم ألف التأنيث. وقيمته المنهجية أنه يلفت النظر إلى عدم اجتماع صيغتين في لفظ واحد إذا حُسم المسموع على أحدهما، وهي فكرة صحيحة في قطاع واسع من الأسماء، كإناث/خَنائى.

لكن قصوره أنه عمّم هذه الظاهرة على الصفات أيضاً من غير مراعاة اختلاف طبيعة الباب، ولا اختلاف الحقول الدلالية التي يتباين فيها استعمال الجمع.

2-8- القيمة المنهجية عند السماوي: ميزته أنه نَقَّح قاعدة الرضي وردّها إلى حدّها الصحيح، فالأسماء المؤنثة بالألف رابعةً يغلب فيها اختيار وزنٍ واحد. أما الصفات - لا سيما مؤنث "فُعْلان" ونحوه - فالسماع يجيز اجتماع الصيغتين، وشواهد المعجم تقطع بذلك. وقيمته المنهجية تتجلى في قدرة السماوي على التحقيق المعجمي التي مكّنته من كشف تقييدٍ ضروريٍّ لم يُصرّح به الرضي، فجاء ربطه للقاعدة بـ"الاسم دون الصفة" تصحيحاً جوهريّاً، لا مجرد استدراك.

3-8- الخلاصة الموجزة: كلام الرضي صحيحٌ في الأسماء المؤنثة بالألف، فلا يجتمع "فُعْال" و"فُعْالِي" في اللفظة الواحدة غالباً. فلا يصحّ كلام الرضي في الصفات، لأن السماع يُثبت اجتماع الصيغتين في الكلمة الواحدة. أما تعديل السماوي فيقيم الحكم على نوع اللفظ لا على صيغة عامّة، ويستند إلى نصوص معجمية صريحة.

قدم الرضي قانوناً احتمالياً مفيداً، والسماوي صوّبه ووضعه في موضعه الصحيح، ليتحقق الانسجام بين القاعدة والسماع.

9- الرد على الرضي في تصنيف إخوان وذُكران ونُصُف:

ينصّ ابنُ الحاجب على أمثلةٍ يقصد بها بيان طرائق جموع الوصف، فيقول: "ونحو بطل على أبطال وجسان وإخوان وذُكران ونُصُف".⁽³⁹⁾ ف"بطل/أبطال" طريقٌ مطّرد على "أفعال" في الصفات، و"جسان" جمع "حَسَن" على "فُعْال" من مشهور السماع، ثم يعطف "إخوان/ذُكران/نُصُف" ليؤكد أنّ أوزان "فُعْلان/فُعْلان/فُعْل" لا تنحصر في الأسماء

⁽³⁹⁾ ابن الحاجب (أبو عمرو عثمان بن أبي بكر بن يونس الدوني 570هـ)، الشافية في فن الصرف،

تحقيق: صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب، 2010، ص 74.

الخالصة، بل تَرِدُ للصفات متى شهد بها السماء واستقام استعمالها وصفاً جارياً على موصوف.

وهنا يعترض الرضيّ في "شرحه" فيجعل "إخوان" و"ذُكران" من قبيل ما كُسِرَ على "فِعْلان/فُعْلان" لاستعمال الأصلين (أخ/ذَكَر) استعمالَ الأسماء، فيشبههما بـ"خِرْبان" (40) و"حُمْلان"، ويلحق بهما "نُصِف/نُصِف"، محتجاً بأنّ سيبويه عدّه في الأسماء، فيقول: "وكذا نُصِفُ بضمّتين ونُصِف بسكون العين لكونه كالأسماء، وعدّه سيبويه في الأسماء...، وما كان للمصنف أن يعدّ الثلاثة في الصفات، لأنها إنما كُسرت عليها لاستعمالها كالأسماء من دون الموصوف". (41)

ومدارُ النزاع إذن على معيار التصنيف: أيلزُمنّا أصلَ الوضع المعجمي (أخَّ اسمُ قرابة، ذَكَرُ اسمُ نوع، نُصِفُ - في ظنّ الرضي - اسمٌ يجري مجرى الأسماء)، أم العبرة بما انتهى إليه الاستعمال العربيّ الموثّق من جريان هذه الجموع على معانٍ وصفيّة؟

وهنا تأتي شهادةُ سيبويه نافعةٌ إذا وُضِعَتْ في موضعها الصحيح، حيث إن الرضي ينقل عنه بالمعنى، أما النص فيقول في "الكتاب": "وقد كُسِرَ على (فُعْل)، وذلك قليل، كما أنّ فِعْلَةً في باب فَعْل قليل، وذلك نحو: أَسَدٍ وَأُسْدٍ، وَوَتْنٍ وَوُتْنٍ، بلغنا أنها قراءة. وبلغني أن بعض العرب يقول: نَصَفٌ ونُصَفٌ". (42) فسيبويه إنما يثبت السماء في صيغ التكسير، ويقرّر وجود وجه في جمع "نَصَف": "نُصَف"، في سياقٍ موضوعه الأوزان لا النوع الدلالي (أاسي هو أم وصفي؟). ومن ثَمَّ فقولُ الرضي "عدّه سيبويه في الأسماء" استنباطٌ زائدٌ على منطوق النص؛ لأنّ سيبويه لم يحكم بنقل "نَصَف" من الوصف إلى الاسم، وإنما حكى وجوه الجمع على قياس السماء، كما صنع في "أُسْد/وُتْن"، ولم ينص على "نُصَف" أصلاً.

وتزداد الصورةُ بَياناً إذا ما رجعنا إلى المعجمات التي التزم أصحابها رصدَ الاستعمال مطّرداً: فأما "إخوان"، فقد قال الجوهري: "وأكثرُ ما يُستعمل الإخوانُ في الأصدقاء، والإخوةُ في

(40) الخَرَبُ: الذكر من الحُبّاري، ويجمع على خِرْبان، ينظر: العين 255/4.

(41) الرضي (محمد بن الحسن الأُسترباذي 686هـ)، شرح الشافعية، تحقيق: محمد نور الحسن وآخرين، دار الكتب العلمية، ط2، 1985م، 119/2.

(42) سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ١٨٠هـ)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد

هارون، مكتبة الخانجي، ط3، 571/3.

الولادة"⁽⁴³⁾ فهذا تخصيصٌ دلالي يُخرج "إخوان" من حدود "اسم القرابة" إلى علاقةٍ وصفيةٍ هي الصداقة، تجري على موصوفٍ محذوفٍ في نحو "الزيدان والعُمُران إخوان" أي متصافون/أصدقاء.

وأما "ذُكران"، فالجوهرى يفرّق بين "الدَّكْر" الذي هو الفحل وبين "الدَّكْر" العضو، ويجعل "ذُكران" جمعَ الفحل؛ والفُحولة وصفٌ أصيل في باب النعوت، لا اسمَ عينٍ فحسب.⁽⁴⁴⁾

وأما "نَصَف" فقد نصّ على أن: "النَّصَف بالتحريك: المرأة بين الحدثة والمسنّة... ونساءً أنصاف، ورجلٌ نَصَفٌ، وقومٌ أنصافٌ"،⁽⁴⁵⁾ ثم صغرها على "نُصَيْف" بلا هاء "لأنها صفة"؛ فالجوهرى صرح بالوصفية، وجرى باللفظة على المذكر والمؤنث وجمعهما، وذكر من جموعها "نُصَف" و"أنصاف"، موافقاً لما حكاه سيبويه من تعدّد الوجوه. هذه النصوص الثلاثة (في "إخوان/ذُكران/نَصَف") تسقطُ دعوى الرضى أنّ هذه الجموع إنما كُسِرتُ "لاستعمالها كالأسماء من دون الموصوف"، وتُقرّر بدلاً من ذلك وصفيةً استعماليةً ثابتة.

ومن هذه الشواهد يمكن تقريرُ قواعدٍ منهجيةٍ تسلمُ بها صناعةُ التقعيد في هذا الباب، على النحو الآتي:

العبرة في أبواب الجموع بوجه الاستعمال المؤثّق لا بأصل الوضع؛ فكم من اسمٍ نوعٍ تحوّل استعمالٌ جمعه إلى دلالةٍ وصفيةٍ تستقلّ بالحكم (إخوان=أصدقاء، ذُكران=فُحول)، فيُعَامَل - حيث وُجد هذا الاستعمال - معاملةً جموع الصفات. شهادةُ السماع مقدّمةٌ على التخرّيج القياسي إذا صحّت؛ ونصّ سيبويه ليس حكماً في "النوع الدلالي"، وإنما إثباتٌ لصيغ التّكسير، فيُستفاد منه إمكانُ الوزن ووروده، لا نفْيُ الوصفية.

⁽⁴³⁾ الجوهرى (أبو نصر إسماعيل بن حماد الفارابي ٣٩٣هـ)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، ط4، 1990م، ص 2264/6.

⁽⁴⁴⁾ ينظر: الجوهرى (أبو نصر إسماعيل بن حماد الفارابي ٣٩٣هـ)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، ط4، 1990م، ص 2/664.

⁽⁴⁵⁾ ينظر: الجوهرى (أبو نصر إسماعيل بن حماد الفارابي ٣٩٣هـ)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، ط4، 1990م، ص 4/1432.

المماثلة الصرفية لا تستلزم المماثلة الدلالية؛ فمجرد الاشتراك في وزن "فِعْلان/فُعْلان/فُعل" لا يوجب اتحاد الحكم (اسمية/وصفية)، ومن هنا كان تشبيه الرضي "إخوان/ذُكران" بـ "خُربان/خُمْلان" قياسًا مع الفارق؛ لأنّ الغالب في ذينك أُسمية العين، بينما دلّ السماعُ في هذين على وصفية الوظيفة.

تخصّص الصيغة داخل الحقل الدلالي الواحد حجةً على تغيّر التعيين النوعي؛ فتمييز "الإخوان/الإخوة" دلاليًا عند الجوهري بيّن في نقل "إخوان" - حيث يُكثّر استعماله في الصداقة - من اسم نسبٍ إلى علاقةٍ وصفية.

إذا شهد المعجم بأنّ اللفظة تُجرى على موصوف في الاستعمال (رجلٌ نُصِفَ، نساءٌ أنصاف) فقد انعقدت لها صفة الوصف حكمًا، وصحّ إدراج جمعها في "الاسم المجموع من الصفات" متى وافقته الصيغة المسموعة.

والراجع أن العبرة في تصنيف جموع "إخوان/ذُكران/نُصُف" هي بالاستعمال الوصفي الموثق، لا بأصل الوضع المعجمي، فالسماع يدلّ على أنّ هذه الجموع تُستعمل استعمال الصفات: "إخوان" في معنى "الأصدقاء"، و"ذُكران" جمع "الدّكر" بمعنى الفحل، وهو وصف في باب الحيوان.

"نُصُف" صفة للمرأة والرجل، وجموعه (أنصاف/نُصُف) وصفية صريحة بنصّ الجوهري.

وبهذا يكون إدراج ابن الحاجب لهذه الجموع ضمن "الاسم المجموع من الصفات" أدقّ من قصرها على الأسماء كما ذهب الرضي؛ لأنّ الحكم تابعٌ لوظيفة اللفظة في السياق، لا لجذرها الأصلي.

1-9- القيمة المنهجية عند الرضي: للرضي قيمة كبرى في التنبيه إلى الأصل الاسمي للألفاظ (أخ/ذكر/نصف)، ومحاولة ردّ الجموع إلى قوانين التكسير في الأسماء. وقوّته المنهجية أنّه يحذّر من توسيع دائرة الصفات بلا قرينة، ويستمسك بمبدأ أن "الاسم إذا لم يُستعمل مع موصوف فلا يُعدّ صفة". غير أن قصوره ظهر في أمرين: اعتماده على نقلٍ غير دقيق عن سيويه، فجعل "نُصُف" في الأسماء، وسيويه لم يذكرها أصلًا وإنما ذكر "نُصُف" في سياق الوزن لا النوع الدلالي. والأمر الآخر إغفاله نصوص المعجمات التي صرّحت بوصفية "نُصُف" وجموعها، وتخصيص "إخوان" بالدلالة الوصفية.

فالرضي قدّم قاعدةً مفهومية لكنها لم تصمد أمام الشاهد اللغوي.

2-9- القيمة المنهجية عند السماوي: السماوي بنى موقفه على تحقيق معجمي دقيق حين استخرج دلالات "إخوان" و"ذُكران" و"نَصَف" من الصحاح والقاموس. وكذا حين فرق بين أصل الوضع (اسم) وتحوّل الوظيفة (وصف). بالإضافة إلى أنه جعل مناط التصنيف هو الاستعمال الموصوف لا الأصل الاشتقاقي.

وقوته في المعيار الموضوعي لا التأويلي، حيث إنّه أعاد المسألة إلى السماع المحقّق، وأثبت أنّ ابن الحاجب لم يخطئ في عدّ هذه الجموع من جموع الصفات، لأن استعمال العرب يحملها على موصوفين في كلامهم، وهذا هو الشرط الحاسم في الباب.

3-9- الخلاصة الموجزة: القول الصحيح: هذه الجموع تُعدّ جموع صفات حيث استُعملت كذلك في كلام العرب، والرضي رأى الأصل الاسمي فعَمّم الحكم، فأخطأ في القياس وفي فهم نصّ سيبويه. أما السماوي فرجّج بالمعجم والسماع، فأصاب في جعل المعوّل على وظيفة اللفظة في الاستعمال لا على أصلها المجرد.

إذن: كان تصنيف ابن الحاجب سليماً، وتصويب السماوي دقيقاً، واعتراض الرضي غير ناهض لعدم مطابقته لشهادة الاستعمال العربي.

10- الرد على الرضي في تحريك جمع الصفة:

ينصّ ابن الحاجب على أصلٍ ضبّطيٍّ واضح؛ فإذا جُمِعَت الصفة جمعَ المؤنث السالم فالأصل إسكانُ عينها، ثم يذكر شاهدين خرجا عن هذا الأصل فقالوا: "لَجَبَات" و"رَبَعَات" "للملح اسمية أصلية".⁽⁴⁶⁾ فعبارته تجمع قاعدتين، أولاهما: قاعدة عامّة هي الإسكان في الصفات، وثانيتهما: استثناءً مقيّد بتعليلٍ صرّفيٍّ هو "ملح الاسمية"، أي استحضر كون اللفظ في أصله اسماً، ثم عُوْمِل بعد ذلك وصفاً، فاحتُفظ له ببعض آثار الاسمية في الجمع. واعترض الرضي بقوله: "لم أرَ في موضعٍ أن لَجْبة في الأصل اسم"،⁽⁴⁷⁾ وأمّا "رَبْعة" فقد قيل فيها بذلك. فاعتراضه ليس على أصل القاعدة، بل على صلاية الدليل في "لَجْبة": هل يصحّ أن

⁽⁴⁶⁾ ينظر: ابن الحاجب (أبو عمرو عثمان بن أبي بكر بن يونس الدوني 570هـ)، الشافية في فن

الصرف، تحقيق: صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب، 2010، ص 73-74.

⁽⁴⁷⁾ الرضي (محمد بن الحسن الأسترباذي 686هـ)، شرح الشافية، تحقيق: محمد نور الحسن

وأخرين، دار الكتب العلمية، ط2، 1985م، 114/2.

تُستثنى من الإسكان بدعوى اسميَّةٍ أصليَّةٍ لم يظفر هو بتصريحٍ فيها؟ بهذا يصوغ الرضِّي سؤال الحجة: لا يترك القياس المقرَّر إلا بنصٍّ أو سماعٍ واضح.

أما تقريرُ السَّماويِّ⁽⁴⁸⁾ فيأتي ليعيد الأمور إلى أصلها؛ ف"الصفات إذا جُمِعت جمع التصحيح في الأبواب الثلاثة فيالإسكان على الأصل لا غير". ويستأنس بما قرَّره السيوطي: "الاسم أخفّ من الصفة؛ لأنّ الصفة تُقْلَت بالاشتقاق وبالحاجة إلى الموصوف وتحمّل الضمير"، وفرَّع على ذلك أنّ جمع المؤنث السالم تُسكن فيه العين في الصفات: "صُعْبَة وصُعْبَات، جَذَلَة وجَذَلَات..." وتُحرَّك في الأسماء: "جَفْنَة وجَفَنَات، غُرْفَة وغُرْفَات...". ثم يذكر الشاذّ من تحريك الصفة في "لَجَبَات" ويجعل له وجهًا: أنّ بعض العرب يُحرِّكه في المفرد والجمع، أو أنّ التحريك فيها لمُح اسميَّةٍ أصليَّة كما نبّه الزمخشري في "المفصل": "إنما حرَّكوا في جمع لَجْبَة ورَبْعَة لأنهما في الأصل اسمان وُصِف بهما، كما قيل: امرأة كَلْبَة، وليلة غَمّ".

ويؤيّد المعجمان المعتمدان لدى السَّماوي هذا التخرّيج، قال الجوهري: "اللَّجْبَة: الشاة التي خَفَ لبنها... وفيه ثلاث لغات: لَجْبَة، لُجْبَة، لَجْبَة، والجمع اللَّجَاب... و"لَجَبَات" أيضًا، وهو شاذّ؛ لأنّ حقّه التَّسكين، إلا أنّ الأصل عندهم أنه اسم وُصِف به، كما قالوا: امرأة كَلْبَة، فجُمع على الأصل، ويكون "لَجْبَة" في الواحد لغة".⁽⁴⁹⁾

وفي "الرَّبْعَة": "جَوْنَة العطار"، ويقال: "رجلٌ رُبْعَة" و"امرأة رُبْعَة"، وجمعهما "رَبْعَات" بالتحريك "وهو شاذّ؛ لأنّ فَعْلَة" إذا كانت صفةً لا تُحرَّك في الجمع، وإنما تُحرَّك إذا كانت اسمًا..."⁽⁵⁰⁾ فالنصّان يسلّمان بالأصل (إسكانُ الصفة)، ويُثبتان وجه التحريك على قاعدة: أُجري الوصفُ مُجرى الاسم لملاحظة أصله. على أنّ السَّماويّ ينبّه بدقّةٍ مفيدة: هذه الاسمِيَّة "تقديرية" لا "تحقيقية" لازمة؛ أي هي علّةٌ صناعيَّةٌ يُستأنس بها لتفسير السماع لا للإلزام القياس بوجه عام، وهذا ما سبب الإشكال لدى الرضِّي.

⁽⁴⁸⁾ ابن حريوة (محمد بن صالح السَّماوي 1241هـ)، الفوائد الوافية بحل معاني الشافية،

مخطوط بمكتبة الأوقاف – الجامع الكبير بصنعاء، ص 21.

⁽⁴⁹⁾ الجوهري (أبو نصر إسماعيل بن حماد الفارابي 393هـ)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية،

تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، ط4، 1990م، ص 218/1.

⁽⁵⁰⁾ الجوهري (أبو نصر إسماعيل بن حماد الفارابي 393هـ)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية،

تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، ط4، 1990م، ص 1213-1214.

بهذا الإطار تغدو مسألة "لَجَبَاتٍ وَرَبَعَاتٍ" مضبوطة بالتحريك فيهما سماعٌ خاصٌّ تعلّله الصناعة بلمح الاسمية الأصلية، ويبقى الأصل الجاري في سائر الصفات هو الإسكان. فلا يُجعل هذان الشاهدان طريقاً إلى تعميم التحريك في الصفات، ولا يُهدر بهما أصلُ الباب. والراجع أن أصل الباب مطّرد: صفةٌ إذا جُمعت جمع المؤنث السالم فالأصل إسكان عينها، والتحريك لا يُصار إليه إلا بسماعٍ خاصٍّ. وما ورد من نحو "لَجَبَاتٍ" و"رَبَعَاتٍ" لا يُنقض هذا الأصل، بل يُحفظ على أنه شذوذٌ مفسّر بلمح الاسمية الأصلية كما نصّ الزمخشري والجوهرى؛ فمنهج ابن الحاجب سليمٌ، فالأصل إسكان، والتحريك مستثنى لدلالة معجمية صريحة على أنّ اللفظ كان في أصله اسماً استُعمل وصفاً، فاحتفظ بآثار الاسمية عند الجمع.

10-1- القيمة المنهجية عند الرضي: ميزة الرضي هنا أنه يطالب بالتوثيق الصريح؛ فلا يقبل العدول عن الأصل (الإسكان) إلا بدليل مُحكم، واعتراضه على "لَجَبَةٍ" هو موقف علي متمسك من حيث طلب الحجة، إذ الأصل لا يُترك إلا بمستندٍ واضح. لكن قصور اعتراضه يتمثل في أمرين: الأول أنه لم يلتفت إلى المعجمات التي أثبتت الاسمية أصلاً في "لَجَبَةٍ" وذكرت وجوه الجمع قياساً وسماعاً. و الآخر أنه جعل الاستثناء مردوداً لعدم العثور على تصريح مباشر، مع أنّ علّة الصناعة (لمح الاسمية) مبنية على تفسير الشاهد لا على اشتراط الإخبار القديم عنه نصاً. فقد أحسن في ضبط منهج الدليل، لكنه أخطأ في تقدير مادة الشاهد.

10-2- القيمة المنهجية عند السماوي: والسماوي تميّز في هذا الموضوع بمنهجين: الأول هو إثبات الأصل بوضوح: الصفات تُسكّن في الجمع مطلقاً، وهذا معيار صرفيٌ يستند إلى ثقل الصفة واشتقاقها وتحملها الضمير. والآخر هو تفسير الشذوذ بما يدعمه السماع لا بما ينسفه: فكلّ من "لَجَبَاتٍ" و"رَبَعَاتٍ" ثبت تحريكهما في المعجمات مع تعليلٍ صريح، حيث أُجري اللفظ في الجمع مجرى الاسم؛ لأن أصله اسمٌ وُصف به.

10-3- الخلاصة الموجزة: الأصل المطّرد: تحريك عين جمع المؤنث السالم في الصفات غير قياسي، والقياس هو الإسكان. والاستثناء المسموع: "لَجَبَاتٍ" و"رَبَعَاتٍ" شاذّان، ويُعلّان بما أثبتته المعجم من أصلٍ اسميٍّ للفظتين. فالرضي أصاب في منهج طلب الدليل، لكنه لم يصب حين نفى الاسمية المثبتة معجمياً. والسماوي قدّم المعالجة "الأقوم": فالأصل ثابت، والشاهد محفوظ، والتعليل الصرفي يفسّر ولا يُضعف القياس.

وهذا يستقيم اختيار ابن الحاجب، ويتأكد أن التحريك في هذين المثالين لا يُخرج الباب عن أصله ولا يُقاس عليه، بل هو شذوذٌ مفسّرٌ بعلةٍ صناعية مستقرة.

الخاتمة:

خلص هذا البحث، من خلال تتبّع اعتراضات السماوي على الرضي في مسائل جموع التفسير، إلى جملة من النتائج المنهجية المهمة التي تُسهم في إعادة ضبط هذا الباب الصرفي على أسس أكثر اتزانًا.

أولاً: تبين أن باب جموع التفسير باب سماعي في جوهره، وأن القياس فيه لا يُعمل إلا في حدود ما عضده الاستعمال العربي الموثّق. فمجرد إمكان الوزن أو شيوعه في أبواب أخرى لا يكفي لإثبات جمعٍ جديد ما لم يثبت سماعه في المعجمات أو النصوص المعتمدة.

ثانياً: أظهرت الدراسة أن كثيراً من توجهات الرضي – على ما فيها من عمقٍ تحليلي – قد انزلت أحياناً إلى التأويل التعديدي الذي يفسّر الشاهد أكثر مما يلتزم به، كما في قضايا جمع "ضرس"، أو تفسير جموع "رُطب"، أو تعميم قاعدة وفرة الوزن. وفي هذه المواضع، كان اعتماد السماوي على التحقيق المعجمي أدق وأقرب إلى صميم الصناعة الصرفية.

ثالثاً: أكّد البحث أن التمييز بين القلّة بوصفها وصفاً للباب، والقلّة بوصفها نوعاً من الجمع ضرورة منهجية، وأن الخلط بينهما يُفضي إلى اضطراب في الفهم، كما ظهر في مسألة "عُنُق/أعناق". وقد أحسن السماوي في إعادة هذه المسائل إلى سياقها السييوي الصحيح.

رابعاً: برهنت النماذج المدروسة على أن وفرة الجموع أو ندرتها ليست نتيجة حتمية لإمكان الوزن، بل ثمرة مباشرة للاستعمال اللغوي، ومبدأ "الاستغناء" الذي تعمل به العربية في اقتصادها الصرفي. فحيث استُغني بجمع واحد، حُمِل دلالاتي القلّة والكثرة معاً، وحيث تعدّدت الجموع وُزعت الوظائف بينها.

خامساً: يتجلّى الفارق المنهجي الجوهرى بين الرضي والسماوي في أن الأول ينطلق غالباً من البنية الصرفية المجردة، بينما يجعل الثاني الوظيفة الاستعمالية والسماع الموثوق معيار الحكم النهائي. وهذا لا ينتقص من قيمة الرضي، بل يُبرز اختلاف المقاصد بين الشارح المؤلّف، والمحقّق الناقد.

وخلاصة القول: إن معالجة السماوي لجموع التفسير تمثّل نموذجاً ناضجاً في ضبط العلاقة بين القياس والسماع، وفي صيانة أبواب الصرف من التوسّع غير المنضبط، دون

تعطيل لطاقة اللغة أو إنكار لمرونتها. وبذلك يظلّ باب جموع التكسير محكومًا بقاعدته الكبرى:

ما أثبتته السماع التزم، وما لم يثبتته ألغي، ولو احتمله القياس.

المراجع

- ابن الحاجب، الشافية في فن الصرف، تحقيق: صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب، 2010.
- ابن حريوة (محمد بن صالح السماوي 1241هـ)، الفوائد الوافية بحل معاني الشافية، مخطوط بمكتبة الأوقاف – الجامع الكبير بصنعاء.
- الجوهري (أبو نصر إسماعيل بن حماد الفارابي 393هـ)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، ط4، 1990م.
- الرضي (محمد بن الحسن الأستراباذي 686هـ)، شرح الشافية، تحقيق: محمد نور الحسن وآخرين، دار الكتب العلمية، ط2، 1985م.
- سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر 180هـ)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، ط3، 2013م.

